مستقبل ولاية جنوب كردفان بعد الانفصال

د. ليلى سيد مصطفى ارباب(*)
أكاديمية وباحثة من السودان

(*) استاذ مساعد ـ كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ـ جامعة امدرمان الإسلامية.

مقدمة

الدولة في السودان ظلت تعاني ضعفاً نسبياً نتيجة لما خلفته الحرب من أثار سلبية أحدثت اختلالات كبيرة علي المستويات كافة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وهو ما أدى إلى عدم القدرة علي استغلال الموارد المتاحة، وخلقت حالة من عدم الاستقرار السياسي نتج عنها تغيرات مستمرة في أشكال ونظم الحكم. إن انفصال إقليم جنوب السودان عن الدولة الأم، قد كانت له انعكاساته على الأقاليم الأخرى من مثل جنوب كردفان والنيل الأزرق، من النواحي السياسية والأمنية والاجتماعية والاقتصادية..

فقد كانت ولاية جنوب كردفان، جزءاً من الصراع الدائر في جنوب السودان، حيث استمرت الحرب فيها لأكثر من ثمانية عشر عاماً. إلى أن جاءت اتفاقية السلام بين الجنوب والشمال، والتي 9 يناير عقدت سنة 2005 في نيفاشا بكينيا بين حكومة السودان والحركة الشعبية، والتي أوقفت الحرب التي ظلت مستمرة لعقود عدة، الا أن إنفاذ ما اتفق عليه على أرض الواقع يشكل تحدياً كبيراً للأطراف الموقِّعة على اتفاق السلام.

لذلك عولجت قضية جنوب كردفان ضمن معالجة قضية النيل الأزرق. بموجب الاتفاق الذي عقد بوساطة اللجنة التنفيذية التابعة للاتحاد الأفريقي، حيث نص الاتفاق على الشروع في محادثات وقف إطلاق النار، وإدماج مقاتلي الحركة الشعبية ـ قطاع الشمال في الجيش السوداني، وتذويب ولاية غرب كردفان في ولايتي شمال وجنوب كردفان. وصار بذلك وضع ولاية

جنوب كردفان مختلفاً تماماً عما كان عليه بعد تقسيم ولايات السودان في العام 1994، فالتوتر في ولاية جنوب كردفان، من شأنه أن يتطور إلى ما يشبه حالة دارفور، نظراً لوجود مسببات الصراع القاسي في دارفور.

الخلفية التاريخية لولاية جنوب كردفان

تقع ولاية جنوب كردفان في وسط السودان الغربي بين خطي طول 25و32 شرقاً وبين دائرتي عرض45 و90 شمال خط الاستواء، وهي مع ولاية شمال كردفان مجتمعة تمثل كردفان الكبرى. يحد الولاية من ناحية الجنوب ولايتا شمال بحر الغزال والوحدة، ومن الشمال ولاية شمال كردفان، ومن الشرق ولايتا أعالي النيل والنيل الأبيض، أما من جهة الغرب فتحدها ولاية جنوب دارفور[1].

(1) وزارة الحكومة المحلية، نبذة تعريفية عن مديرية جنوب كردفان،1974، ص8.

ويبلغ عدد سكان ولاية جنوب كردفان حسب الإحصاء السكاني للعام 2008، حوالي مليون وأربعمائة وستة آلاف نسمة. ويقطن حوالي 41,5% من هؤلاء السكان في الحضر، بينما الذين يعيشون في الريف تصل نسبتهم إلى 58,5%، وهؤلاء تغلب عليهم حياة البداوة وينتشرون في الجزء الشمالي من الولاية. أما المزاعون فيتمركزون في الجزء الجنوبي. هذا بجانب التنوع الاثني في التركيبة الاجتماعية، إذ توجد بهذه الولاية مجموعات عرقية تنحدر من أصول زنجية وعربية بمختلف فروعها، والعنصر الزنجي هو الغالب على سكان ولاية جنوب كردفان.

توجد بهذه الولاية مجموعات عرقية تنحدر من أصول زنجية وعربية بمختلف فروعها، والعنصر الزنجي هو الغالب على سكان ولاية جنوب كردفان

ومن الجدير بالذكر إن هذه المجموعات العرقية تمازجت مع بعضها البعض، ومع العناصر العربية التي جاءت إلى هذه المنطقة منذ مئات السنين، وانتجت خليطاً يتوزع الآن في أنحاء الولاية المختلفة وارتبط ثقافياً واجتماعياً[2]، مما جعل التعايش السلمي بين هذه المجموعات هو السمة الغالبة المميزة لها، رغم النزاعات التي تحدث أحياناً بين بعض القبائل بسبب الاحتكاكات بين الرعاة والمزارعين، والصراع الذي ربما يدور بين بعض المجموعات في المنطقة، لكن في الغالب يتوصل أطراف النزاع إلى تسويات مرضية تعود بعدها الأمور إلى طبيعتها..[3].

(2) محمد سليمان محمد، السودان حروب الموارد والهوية، دار عزة للنشر والتوزيع، الخرطوم، 2006، ص240.

(3) ولاية جنوب كردفان، تقرير الولاية للعام 2006، المقدم أمام مجلس الوزراء الاتحادي، 2007.

أهمية ولاية جنوب كردفان

تزخر ولاية جنوب كردفان بإمكانات اقتصادية هائلة ومتنوعة، وتتنوع مواردها الطبيعية، فمثلاً يوجد في السودان أحد عشر نوعاً من المعادن توجد منها بالولاية ثمانية أنواع، أبرزها البترول، اليورانيوم، الفوسفات[4] وتزخر بأراضٍ زراعية خصبة، منها ما يزيد من 2,5 مليون هكتار (6 ملايين فدان) من الأراضي الزراعية الخصبة، وما يقارب 10,5 مليون هكتار (25 مليون فدان) من الغابات، وأكثر من أربعة ملايين من الماشية. توجد بها كميات كبيرة من خام الحديد تقدر بحوالي 350 مليون طن. وتحتوي أراضيها على احتياط نفطي كبير، لم يتم تحديده بعد في الجزء الغربي من الولاية، وهي استراتيجياً تجاور مواقع النفط الجاري تشغيلها في المناطق الجنوبية الغربية (آبار هجليج والوحدة) والجنوبية الشرقية (آبار عداريل)، وفي غربها يقع حقلا أبو جابره وشارف[5].

(4) محمد سليمان محمد، السودان: حروب الموارد والهوية، مصدر سابق 2006، ص 209.

(5) اتفاقية السلام الشامل بين حكومة جمهورية السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان ـ الجيش الشعبي لتحرير السودان، نيروبي، كينيا، 9 يناير 2005

انفصال جنوب السودان

تتمثل مشكلة جنوب السودان بطابع الاختلافات الطبيعية في الكيان الاجتماعي والثقافي والبيئة، التي شكلت موقعاً جغرافياً مميزاً، واستطاع الاستعمار أن يجعلها معضلة صعبة الحل وأدت إلي أكبر حدث سياسي في تاريخ السودان بعد الاستقلال، وهو الانفصال الكامل وقيام دولة جنوب السودان المستقلة سياسياً وسيادياً. ولم تتوقف الأطماع الخارجية الباحثة عن المصالح الخاصة عند هذا الانفصال، بل سعت لمد الشقاق والصراع بين الدولتين، حتى كانت قضية ترسيم الحدود.

انقسم السودان بذلك إلى دولتين منفصلتين الأولى عاصمتها (الخرطوم) والثانية عاصمتها (جوبا)

ويعد 9 ـ يوليو 2011، نقطة تحول كبيرة في مسيرة السودان كبلد واحد، بانفصال الإقليم الجنوبي عن الدولة الأم، وتشكله كدولة قائمة بذاتها اكتسبت العضوية رقم 153 في منظمة الأمم المتحدة. فقد انقسم السودان بذلك إلى دولتين منفصلتين الأولى عاصمتها (الخرطوم) والثانية عاصمتها) جوبا)، تحكمهما المواثيق الدولية التي تنظم العلاقات بين الدول المستقلة، بعد أن كانتا كياناً واحداً وموحداً. وبهذه الخطوة أخذت جمهورية السودان شكلاً جديداً مختلف كلية عما كانت عليه قبل التاسع من يوليو 2011[6].

(6) عبد الهادي الصديق، الحزام السوداني: جغرافيته وتاريخه الحضاري، مركز عبدالكريم ميرغنى الثقافي، الخرطوم، السودان، 2005، ص.11.

اثر انفصال جنوب السودان:

إن السودان فقد ما يقرب من ثلث مساحته بانفصال الجنوب، فمن حيث الجغرافيا والسكان. فقد تقلصت المساحة الجغرافية إلى 000، 882، 1كلم2، وصار عدد السكان 625، 419، 33 مليون نسمة. وبظهور الدولة الجديدة ألغى بالنتيجة الحدود الجنوبية القديمة، وأوجد حدوداً جنوبية جديدة، تمتد من أثيوبيا شرقاً وحتى أفريقيا الوسطى غرباً. وهي حدود يناهز طولها الألفي كلم. تغطي مساحة كبيرة مما يعرف بالحزام السوداني[7] الممتد حتى غرب أفريقيا، والذي تحول تلقائيا إلى جنوب جديد جغرافياً وسياسياً في جمهورية السودان الشمالي. تشمل هذه المنطقة ولايات النيل الأزرق، النيل الأبيض، سنار، جنوب كردفان وجنوب دارفور. وتحتوي هذه الأخيرة على أهم الموارد الطبيعية والثروة الحيوانية لدولة شمال السودان ويقابلها على الجانب الجنوبي ولايات أعالي النيل، الوحدة، واراب، شمال بحر الغزال وغرب بحر الغزال. ويتركز في هذه الولايات نصف سكان دولة الجنوب الوليدة، بينما يقدر سكان الولايات الشمالية المتاخمة لدولة الجنوب بحوالي 8 ملايين نسمة يمتهنون الزراعة والرعي بشكل أساسي. وتعتمد حركة الجماعات الرعوية في هذه المناطق على تبدل الفصول الجغرافية وتغير المناخ جنوباً وشمالاً على مدار العام، وتتخطى هذه الحركة الحدود السياسية الجديدة التي أوجدها واقع انفصال الجنوب[8].

(7) سليمان محمد سليمان، السودان، حروب الموارد والهوية مصدر سابق، ص204.

(8) عبدالغفار محمد احمد، السودان الوحدة في التنوع، دار جامعة الخرطوم للنشر، الخرطوم، 1992، ص53.

فقد السودان ثلثي عائداته من النفط، حيث إن معظم الحقول تقع في دولة الجنوب، كما ورث تركة ديون ثقيلة تتجاوز 37 مليار دولار، وما زال محاصراً بالعقوبات الأميركية، وهناك جبهة تمرد جديدة تشتعل نارها في جنوب كردفان. إن عدم التكافؤ في النمو الاقتصادي بين اقاليم السودان المختلفة والسياسات المتعاقبة خلق أنماطا من الفوارق الاجتماعية والاقتصادية، وساعد في تشكيل الصراع في الواقع السوداني الماثل[9].

فقد السودان ثلثي عائداته من النفط، حيث إن معظم الحقول تقع في دولة الجنوب، كما ورث تركة ديون ثقيلة تتجاوز ٣٧ مليار دولار

(9) سليمان محمد سليمان، مصدر سابق، ص145.

موقف الحركة الشعبية في ولاية جنوب كردفان بعد الانفصال

كانت ولاية جنوب كردفان خاضعة لسيطرة الحركة الشعبية أثناء سنوات التمرد، وقد نجح قطاع الشمال بالحركة في الفوز بالانتخابات المحلية التي جرت في الولاية، تمثلت مطالب الحركة الشعبية والقيادات الجنوبية، التى

مالت إلى التطرف في مطالبها، والتي تراوحت بين فصل الجنوب أو فرض الهوية الإفريقية غير العربية على كل السودان، كشرط للوحدة حتي جاءت اتفاقية السلام الشامل لتجيب بوضوح تام عن كافة التساؤلات والشكوك، التي اعترت الساسة الجنوبيين، ومنحت الجنوب أكثر مما تمناه وهو حق تقرير المصير.

الحركة الشعبية، الحزب الحاكم في دولة جنوب السودان، تمتلك فروعاً في دولة أخرى، وهو مشهد ليس له سابقة في العالم

ومع أن المنطق والقانون كانا يوجبان، أن تحل الحركة الشعبية قطاعها الشمالي بمجرد قيام دولة جنوب السودان، إلا أن ذلك لم يحدث، وباتت الحركة الشعبية، الحزب الحاكم في دولة جنوب السودان، تمتلك فروعاً في دولة أخرى، وهو مشهد ليس له سابقة في العالم، ويشكل اختراقاً واضحاً لسيادة واستقلال السودان، خاصة أن كوادر الحركة في الولاية، أعلنوا تمرداً مسلحاً ضد الحكومة المركزية في الخرطوم، بدعم وتسليح من جانب حكومة الجنوب[10].

(10) منصور خالد، مصدر سابق، ص14.

وترتب على انفصال جنوب السودان أن زادت حدة الصراعات خاصة في اقليم دارفور وجنوب كردفان، فصعدت مستويات العنف، ويعد الخلاف الحدودي من تبعات الاختلافات الجوهرية، وكان ورقة ضغط سياسي لتحقيق غايات تسعى لها دولة الجنوب، لإخضاع دولة السودان، وله العديد من الدلالات والتحليلات السياسية التي قد تضعه موضع جدل ونقاش، واختصاراً نوردها كما الآتي[11]:

(11) جنوب السودان 2011، تقرير على موقع http://www.hrw.org/node/103842

- مشكلة الحدود حيث تم إدراجها في الخط الإداري لتقسيم الحدود في يناير1956، إلا أن دولة جنوب السودان لم ترضخ لذلك الأمر ببساطه، ورغم الاعتراف السلس لدولة السودان الأم بهذا الانفصال دون اعتراضات.
- عدم توافق حكومة جنوب السودان مع النظام الحاكم في دولة السودان، من حيث الأهداف والتحالفات والاختلافات الثقافية والعرقية والدينية، فضلاً عنإلي مساندة الحركات المتمردة أدي إلي سوء العلاقات بين الدولتين.
- الضغوط السياسية لتحقيق غايات تسعى لها دولة جنوب السودان، لتخضع لها دولة السودان، فتحققها عبر النزاع أو عبر اللجوء إلي الضغط، كدعم الحركات المسلحة في دار فور وكردفان.

الأثر الاقتصادي لانفصال جنوب السودان على ولاية جنوب كردفان[12]:

(12) المصدر السابق نفسه، المكان نفسه.

القى انفصال دولة الجنوب بأثارها على مختلف القطاعات الاقتصادية في ولاية جنوب كردفان، ولعل القطاع الرعوى الذى يشمل 30% من سكان هذه الولاية حوإلى 25% من الثروة الحيوانية القومية هو أكثرها تأثراً. فقد تحول هؤلاء السكان من مواطنين يتحركون بماشيتهم حركة طبيعية داخل دولتهم، إلى سكان في منطقة حدودية مع دولة مجاورة، يتوجب عليهم الالتزام بكل شروط التنقل بين الدول منها وإليها، من مثل الأوراق الثبوتية وتأشيرات العبور والالتزامات المالية وما إلى ذلك.

وقبل 9 ـ يوليو 2011، كانت هذه الجماعات الرعوية تتنقل شمالاً وجنوباً عبر مسارات مقننة معروفة، تمتد من شمال كردفان إلى أعماق الجنوب، بحسب الحركة الفصلية للمناخ. وتقلصت هذه المسارات من ثلاثة عشر إلى أقل من النصف خلال حرب ما قبل نيفاشا، بسبب العمليات العسكرية والألغام، وأيضاً بسبب الزحف الصحراوي الذى قلص مساحة الغطاء النباتي.

هذا الحال أوجد سبباً جديداً للنزاع بين الجماعات القبلية الرعوية بعضها البعض من جهة، بينها وبين أصحاب المزارع التقليدية من جهة أخرى. فقد شهدت فترة تطبيق اتفاقيه نيفاشا (2005-2011) على مسرح جنوب كردفان عدة صدامات من مثل الصدام بين الرزيقات والمسيرية على منطقة الميرم، وأولاد سليم ضد أبو جنوك بالقرب من لقاوة، ومن جهة ثانية فإن هذه الثروة الحيوانية يتهددها خطر النفوق، لعدم توفر الكميات اللازمة من المياه بالولاية عند موسم الصيف فضلاً عن المرعى[13]، هذا الوضع له أثر مباشر على الاقتصاد المحلى لولاية جنوب كردفان، وكذلك الاقتصاد القومي. ولاحقاً سوف يتعرض30% من السكان للفقر بصورة مباشرة، فيما تتعرض مجموعات أخرى إلى فقدان مصدر الرزق من الأعمال التجارية أو الصناعات التحويلية المرتبطة بالثروة الحيوانية.

(13) بريمة محمد آدم، جنوب كردفان: القبائل العربية والنوبة أصدقاء أم فرقاء، مقال منشور في منتدى الجامعات السودانية، 9/2/ 2004.

أما على الصعيد القومي فسوف تتأثر حركة الصادرات بالأوضاع المستجدة على الثروة الحيوانية في جنوب كردفان، وتتأثر أسعار اللحوم في السوق المحلى أيضاً. ومن ناحية المحاصيل الزراعية فقد تحولت الولاية بكاملها من داعم للمخزون الإستراتيجى والسوق القومي، إلى منطقة تحتاج للعون والإغاثة.

إن الأثر الاقتصادي لا يتوقف عند حد التأثير على القطاعين الرعوى والزراعي، بل يتعداهما ليشمل حركة التبادل التجارى والنقل والنفط. كل ذلك سوف يزيد من معدلات البطالة والفقر المتزايدة أصلاً، ويساعد على ارتفاع معدل الجريمة والنزاعات القبلية المسلحة والفوضى.

امكانية التصالح السلمي بولاية جنوب كردفان

إن مسألة التعايش السلمي وتوطين ثقافة السلام لاسيما بين أبناء الولاية أنفسهم، هي التحدي الأهم. وهناك أهمية قصوى تستدعي قيادة حراك مكثف لإحياء المواثيق في التعايش السلمي، الذي كان سائداً قبل الحرب بهدف إحداث الاستقرار السياسي في الولاية.

مسألة التعايش السلمي بين أبناء الإقليم مسألة ذات أهمية قصوى، لا يمكن للإقليم أن يستقر بدونها

أن بحث مسألة التعايش السلمي بين أبناء الإقليم مسألة ذات أهمية قصوى، لا يمكن للإقليم أن يستقر بدونها، وينبغي النظر إلى توسيع سلام نيفاشا، ليكون سلاماً حقيقياً على مستوى الريف ويشمل القبائل والأسر التي مستها الحرب.

إن الانزلاق إلى حرب شاملة بين دولتي السودان، ومع توافر العوامل التي يمكن أن تقود إلى ذلك، بتداعيات غير مسيطر عليها، يبقى احتمالاً محدوداً، فالطرفان يدركان أن كلفة التورط في حرب شاملة أكبر من قدرتهما على احتمالهما، كما أن الأوضاع الاقتصادية المتردية للطرفين تجعلها خياراً انتحارياً، في وقت لا يجد هذا الاحتمال تشجيعاً داخلياً، ولا خارجياً من قوى إقليمية أو دولية مستعدة لتحمل كلفتها.

يظل التوازن بين دولتي السودان هشاً وقابلاً للانفجار في أية لحظة

لهذا يظل التوازن بين دولتي السودان هشاً وقابلاً للانفجار في أية لحظة، لكن هناك عدة عوامل ترجح إما التعاون بينهما، أو منع المواجهة العسكرية من الاتساع، فكل من النظامين يسعى في الوقت الراهن إلى ترسيخ سلطته داخلياً، وهما يحتاجان للتعاون للحصول على الكفاية من مدخلات النفط. والقوى الكبرى الرئيسية المعنية، وهما الصين وأمريكا، تريد كل منهما دفع الطرفين للتعاون لأسباب مختلفة، فالصين من أجل الحفاظ على مصالحها النفطية، والولايات المتحدة من أجل حماية النظام الوليد بدولة السودان الجنوبية.